

نحو فلسطين حرة الاستراتيجية الوطنية (البديلة) لتحقيق الحرية

د. مصطفى البرغوثي
الامين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية

كي نفهم سبب الحاجة الى استراتيجية وطنية جديدة ، ومكوناتها لا بد ان نطرح السؤال الأساسي:

بماذا نجح الاسرائيليون والحركة الصهيونية خلال العقود الماضية؟

وبماذا فشلوا؟

لقد نجحت الحركة الصهيونية في بناء قوة عسكرية نووية واقتصادية وعلمية هي الأكبر في المنطقة.

ونجحوا في إلحاق الهزيمة بالجيش العربي الرسمية أكثر من مرة.

ونجحوا في إحتلال كل أرض فلسطين بالقوة العسكرية و الارهاب.

واستطاعوا ان يجندوا الى جانبهم القوى الاستعمارية من خلال جعل أنفسهم جزءاً من المشروع الإستعماري.

وبنوا اللوبي الأكثر فاعلية في الولايات المتحدة وأكثر من بلد أوروبي.

ولكنهم فشلوا في عدة أمور :-

- أولاً فشلوا في تصفية القضية الفلسطينية.
- وفشلوا في كسر إرادة الشعب الفلسطيني ومقاومته.
- وفشلوا في ترحيل من صمد من الفلسطينيين على أرض وطنه.
- وفشلوا في وقف تصاعد التفهم والتضامن الدولي – خاصة على الصعيد الشعبي – مع الشعب الفلسطيني.

وإذ حققت الحركة الصهيونية انتصاراً جغرافياً فإنها خلقت كارثة ديموغرافية بالنسبة لمشروعها.

واليوم يتعادل الفلسطينيون واليهود الاسرائيليون على أرض فلسطين التاريخية عدداً، وتعيش اسرائيل معضلة لا فكاك منها:

إما أن تقبل بدولة فلسطينية مستقلة

أو ان تبقي الاحتلال ونظام الابارتهايد والتميز العنصري... ليفضي في النهاية الى حل الدولة الديمقراطية الواحدة التي لن تكون و لا يمكن ان تكون دولة يهودية.

كل إجراءات الاحتلال... من الحروب التي شنوها على الفلسطينيين في فلسطين والأردن ولبنان والضفة والقطاع وكل انحاء العالم...الى خديعة أوسلو والمفاوضات التي لا نهاية لها... الى الاتفاقيات مع بعض الدول العربية، لم تحقق لهم سوى كسب الوقت... وتأجيل النهاية المحتومة...ولكن الى متى؟

هم يعرفون أنهم يسرون ضد مسيرة التاريخ الطبيعية.

وأنهم لن يحققوا هدفهم الا اذا رضخ الفلسطينيون وتشرذموا وانقسموا واحبطوا وانعدمت قدرتهم على التخطيط المبادر والفعل الايجابي.

ولذلك ينصب اهتمامهم اليوم على تقسيم الفلسطينيين وشرذمتهم وتجزئتهم وبث الشعور بالاحباط واليأس وانعدام الهدف الجامع في صفوفهم.

ولذلك ابتدعوا لعبة اوسلو كي ينهمك الفلسطينيون بالصراع مع بعضهم على سلطة بلا سلطة تحت الاحتلال، وينشغلوا عن صراعهم الرئيسي ضد الاحتلال ومن اجل الحرية الحقيقية.

وكل ذلك يقودنا الى البحث في الاستراتيجية البديلة المطلوبة للنضال من أجل الحرية.

الاستراتيجية التي نريد

ان جوهر الاستراتيجية الوطنية الجديدة يعتمد على 3 مبادئ أساسية :

- 1 - الاعتماد على النفس
- 2 - تنظيم النفس
- 3 - تحدي الاحتلال ونظام التمييز العنصري الاسرائيلي والتمرد على اجراءاته

والامر الجوهري في هذه الاستراتيجية هو العناصر التي يمكن استخدامها لتحقيق أهدافها.

وهي اعمدة خمسة :-

- 1 - المقاومة الشعبية بكل اشكالها
- 2 - حركة المقاطعة وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات (BDS)
- 3 - دعم الصمود الوطني و البقاء في فلسطين
- 4 - تحقيق الوحدة الوطنية و إنشاء قيادة وطنية موحدة
- 5 - تفعيل و دمج طاقات كل مكونات الشعب الفلسطيني في الداخل (اراضي 48) و الاراضي المحتلة و الخارج نحو اهداف مشتركة بأسلوب متكامل.

ولن يتحقق اي من هذه الاعمدة دون الكفاح من اجله، ودون حشد الطاقات للوصول اليه ،ودون خلق الوعي الوطني الجامع للشعب الفلسطيني من جديد.

ولا يجوز لأحد ان يختبئ خلف انتقاد الآخرين للتهرب من مسؤوليته تجاه نفسه وتجاه شعبه وتجاه وطنه المنشود. ولا يجوز استخدام ضعف أداء السلطة وفشل بعض القيادات السياسية شماعة للهروب من المسؤولية، أو التذرع بالانقسام البائس الذي تعيشه السياسة في فلسطين لتبرير الشعور بالاحباط واليأس الذي تغذيه اسرائيل والحركة الصهيونية والمتخاذلون دون انقطاع.

بل ان كل هذه العوامل يجب ان تكون حوافز لخلق نهوض فلسطيني جديد يركز على تعبئة الشباب والأجيال الشابة بروح الانتماء والعطاء والتفاؤل والايمان بالمستقبل الافضل.

وعلينا ان نمكن شعبنا وحركتنا بقوة الفكرة الصحيحة، وعندها يمكن القول انه لا يوجد في الدنيا ما هو أقوى من فكرة حان أو انها. فكرة حرية الشعب الفلسطيني وفكرة الوصول الى العدالة المفقودة في فلسطين.

لن يقوم الآخرون بالعمل نيابة عنا. وقديما قيل "ما حك جلدك مثل ظفرك". قد يساعدنا شرفاء كثيرون في هذا العالم ولكنهم لن يستطيعوا، وغالبا لن يريدوا، أن ينبوا عنا في أداء واجباتنا. أما تضامن الآخرين فهو مرتبط طرديا بقدرتنا على اثبات وجودنا و عملنا وتضامننا نحن مع أنفسنا وأبناء وبنات شعبنا.

وحتى ننتج الاستراتيجية الوطنية الجديدة فانها تحتاج الى حركة تؤمن بها وتفتح القوى الاخرى بجدواها وتقدم نموذجاً لعناصرها بالممارسة الفعلية.

من حق الناس ان تنتقد القوى السياسية، ويجب ان تقبل هي ذلك. والنقد البناء يجب قبوله والاستفادة منه، ولكن تقصير القوى السياسية لا يعني نفي الحاجة للتنظيم السياسي.

لأننا لا نستطيع بدون عمل سياسي منظم ان نصد ونفشل المشروع الصهيوني المكون من قوى سياسية واقتصادية واجتماعية راكمت قدراتها بشكل مذهل، وخلفت بنى تنظيمية قوية وفاعلة. وبدون عمل سياسي منظم في حركة منظمة ومنضبطة، سيصبح النشاط، أفعالاً موسمية او طفوسية تذروها الرياح دون أن تحدث تأثيراً.

وبدون حركة منضبطة سياسياً وتنظيمياً ستشتت الطاقات وتهدر على الصراعات والخلافات الداخلية، ولن تصل الى مستوى الفاعلية الذي يجعلها مؤثرة.

ولكي تكون الحركة بهذه الصفات يتوجب على قادتها صغاراً كانوا ام كباراً ان يقدموا النموذج والقذوة. فلا يستطيع قيادي ان يطالب الاعضاء بالانضباط ان لم يكن هو نفسه منضبطاً. ولا يستطيع ان يصدر التوجيهات للآخرين بالعمل ان لم يكن هو في مقدمة الصفوف واول العاملين وآخر المغادرين للنشاط.

ولن يحترم الناس مسؤولهم او مسؤولتهم ان لم تكن الأشد حماساً للفكرة والهدف والعمل والنشاط. كما لن يحترموا من ينشغل بالدسائس والنميمة واستغابة الآخرين من رفاقه واصدقائه في الحركة بدل ان يحمي ظهورهم وخاصة أمام الآخرين.

ولكي تكون الحركة السياسية منضبطة ومنظمة يجب ان تكون ماهرة في التخطيط، اي التفكير والتبصر قبل الاندفاع للعمل. وقديماً قيل أن التخطيط والاعداد هو ثلاثة ارباع المعركة. والمعارك تخسر قبل خوضها إن لم يخطط لها جيداً. والنظام يعني الالتزام. الالتزام بالفكرة وبالبرنامج وبالوعود وبانجاز ما يعد الانسان بعمله، وان تكرر نقض الوعود فان المصادقية تتلاشى ويتلاشى معها احترام الناس.

ومن حق الناس المهتمين سياسياً ان ينتقدوا الحركات الاخرى ، ولكن ان ارادوا ان يكونوا فاعلين فعليهم اما ان ينضموا الى احداها ويساعدوا في تحسينها او ان يقوموا بانشاء حركة سياسية جديدة وتحمل اعباءها. وبدون ذلك سيقوا اما هواة دون تأثير او مراقبين ومحللين وناصحين دون ان يكونوا مشاركين في احداث التغيير السياسي. ولا ضير في اي الامرين ما دام الانسان صادقاً مع نفسه. وليس مطلوباً من كل الناس ان يكونوا اعضاء في حركات سياسية، فبعضهم سيكون مؤيدين وناصرين، وبعضهم سيكون مؤثراً عبر الاعمال الاجتماعية والثقافية والادبية وبعضهم سيكون مؤثراً بصفته المستقلة، وهذا التأثير مهم وضروري ان كان ممزوجاً بالانتماء للمشروع الوطني العريض. فليس كل العمل الوطني – انتماء حزبي منظم. ولكن بدون انتماء سياسي منظم لا يمكن لآلة العمل الوطني الكبيرة ان تحقق اهدافها، ولن يمكن تجميع كل الطاقات في نقطة التأثير المطلوبة عبر استراتيجية موحدة.

وفي تاريخ الشعوب امثلة مذهلة، عندما تمر بلحظات او مراحل عصبية تهدد وجودها كتلك التي يعيشها الشعب الفلسطيني اليوم. هناك شعوب اندثرت عند مرورها بتلك اللحظات التاريخية واخرى حولتها الى فرصة للمجد والخلود.

لحظات، تتكاثف فيها الطاقات بحيث يصبح كل فعل وابداع سياسي واقتصادي واجتماعي وفني وثقافي
جدولاً يصب في نهر واحد جامع يتحرك بانتظام نحو هدف وطني واحد. وقد عاش بعضنا تلك اللحظة أيام
معركة الكرامة و في الانتفاضة الشعبية الاولى التي صهرت كل الشعب الفلسطيني في بوتقة موحدة وهذا
بالضبط ما نحتاجه اليوم كي نمتلك لاحقاً رفاهية الاسترخاء وفوضى الابداع.

ان الاستراتيجية التي نطرحها توفر ذلك الاطار – النهر – الذي يسمح بالتنوع وباطلاق حرية الابداع
والتجديد ولكنه يضمن في نفس الوقت انضباط المسيرة من اجل الوصول الى الهدف.

أعمدة الاستراتيجية :-

العمود الأول - المقاومة الشعبية

قبل الخوض في اشكال وانماط المقاومة الشعبية لا بد من ايضاح بعض الاساسيات وتبديد بعض سوء الفهم الذي نصادفه أحياناً.

أولاً - المقاومة الشعبية لا تنفي ولا تعارض ولا تتعارض مع اشكال المقاومة المشروعة الأخرى التي يقرها القانون الدولي والانساني بما فيها المقاومة المسلحة ما دامت تحترم وتلتزم بالقانون الانساني.

ثانياً - ان تجربة الشعب الفلسطيني منذ اوائل القرن الماضي اثبتت ان اكثر اشكال المقاومة تأثيراً هي المقاومة الشعبية وأبرز نموذج لذلك كانت الانتفاضة الأولى التي ضاع القسم الأكبر من نتائجها بسبب سوء الأداء السياسي المتمثل في توقيع اتفاق اوسلو.

ثالثاً - المقاومة الشعبية لا تصل الى مرحلة النضوج الا باشتراك فئات شعبية واسعة فيها، ولذلك تسمى شعبية. واذا كان من الممكن القبول في المراحل الاولى بنشاطات يشارك فيها اعداد محدودة. فلا يمكن ان توصف المقاومة بصفة الشعبية ان اقتصرت على عدد قليل من النشطاء الذين ينتقلون من موقع الى اخر مصطحبين بعض المتضامين معهم بدون ان ينجحوا في اشراك فئات اوسع بما في ذلك اهل قريتهم نفسها للمشاركة في النشاط.

رابعاً - المقاومة الشعبية ليست ولا يجب ان تكون مؤسسة رسمية تعتمد على التوظيف للنشطاء، ولا يمكن ان تكون منظمة غير حكومية تعتمد على التمويل الخارجي - بل جوهرها هو المشاركة الطوعية والمساهمة الطوعية. وهي ليست احتكاراً او حكراً على مجموعة او مجموعات، بل حركة مفتوحة للمساهمات الشعبية المتنوعة على اشكالها.

خامساً- ان جوهر المقاومة الشعبية يستند الى مبادئ تجسدت في الانتفاضة الاولى، وهي تنظيم النفس والاعتماد على النفس وتحدي اجراءات الخصم والتمرد عليها، اي تحدي الاحتلال الاسرائيلي ونظام الفصل العنصري وقوانينه. واسلوبها الرئيسي خلق حالة "الحيرة" لدى الخصم، اي جعله يخسر ان تصدى لفعل او نشاط المقاومة الشعبية، ويخسر ان سمح له بالنجاح. اي وضع الخصم في وضع مشابه للخاسر عند حلول لحظة (كش ملك) في لعبة الشطرنج، فهو خاسر ان لم يتحرك وخاسر ان تحرك في اي اتجاه.

وليس ذلك سهلاً دائماً، كما انه ليس ناجحاً بالكامل دوماً. ولذلك فان نجاح فعل المقاومة الشعبية مثل كثير من الافعال يعتمد:

- 1) على حسن التخطيط للحدث
 - 2) على الامساك بزمام المبادرة والانضباط في التنفيذ
 - 3) على القدرة على التحكم بكافة مراحل النشاط. التحكم في لحظة البدء والتحكم خلال النشاط
- واهم شيء التحكم بلحظة انتهاءه.

ان اهم هدف للخصم سيكون دفع المشاركين للخروج عن خطتهم وانتزاع زمام المبادرة منهم، وان نجح في ذلك سيلغي مفعول النشاط لان حالة " الحيرة " لن تتحقق.

سادسا- وفي اغلب الاحيان فان نشاط المقاومة الشعبية يتجنب ويتعد عن استخدام العنف لانه ميدان الخصم الرئيسي حيث يوجد لديه تفوق هائل في الامكانيات. وفي غالب الاحيان فان هدف الخصم كما شاهدنا مراراً وتكراراً هو استخدام القمع والعنف المفرط لجرنا الى عنف مضاد يستخدمه بعد ذلك مبرراً لاستخدام عنف شامل. ولا بد هنا من ترسخ الفناعة بان معيار القوة هو تحقيق الهدف من النشاط وليس الاستعراض الكلامي او الجسدي.

سابعاً- الحضور الاعلامي، أمر اساسي، اذ ان شيئاً لم يحدث ما لم يجر وصفه وتوثيقه. فتوصيف وتوثيق الحدث مهم بوسائل الاعلام العادية ووسائل الاعلام الاجتماعي. وحضور وسائل الاعلام المحلية مهم غير ان الأهم حضور وسائل اعلام عالمية ودولية. لان الوصول للرأي العام العالمي أساسي لتحقيق هدف المقاومة الشعبية بوضع الخصم في حالة "الحيرة".

كما ان الوجود الاعلامي مهم لحماية النشاط ولردع الخصم من استخدام العنف المفرط ولإحداث التأثير الشعبي المحلي والعالمي.

ثامناً- ان قوة المقاومة الشعبية تعتمد على قدرتها على الابتكار والتجديد والابداع. وكذلك في قدرتها على المرونة في التعامل مع الظروف المتغيرة.

تاسعاً- كي تكون المقاومة الشعبية قادرة على الاستمرار يجب ان تحاول انشاء وضع تكون فيه خسائر الخصم اكبر من الخسائر الواقعة في صفوفها، ايا كانت طبيعة تلك الخسائر، مادية او معنوية.

وقد اتسم تاريخ الشعب الفلسطيني الكفاحي بتنوع هائل في اشكال وانماط المقاومة الشعبية. ومن بينها :

1 - الاضراب ... واشهر اشكاله اضراب عام 1936 الذي استمر ستة اشهر وشمل كل فلسطين.

والاضراب يأخذ عادة طابعا سلبيا بمعنى انه يتمثل في رفض القيام بشيء بما يؤدي الخصم او يتحدى سيطرته المعنوية.

ومن انبل اشكاله اضراب الاسرى عن الطعام بهدف انتزاع زمام المبادرة من خصم يهيمن بقوته العسكرية وسجونه وزنازينه، او لجذب الاهتمام الاعلامي لمعاناة لم يعد ممكناً احتمالها.

ومن ابرز اشكال الاضراب رفض التعاون مع القوة المسيطرة او السلطة السائدة، او الاحتلال القائم. مثلما فعل غاندي برفض استخدام هويات السلطة العنصرية والاستعمارية وبتنظيم تمزيق جماعي لها.

ومثلما فعل اهالي بيت ساحور عندما رفضوا خلال الانتفاضة الاولى دفع الضرائب للاحتلال لمدة خمس سنوات

ويمكن ان يكون الاضراب التجاري فعالاً اذا جرى في منطقة يسيطر عليها الاحتلال مباشرة مثل القدس او اي من مدن الداخل او ان يكون بهدف التعبئة الجماهيرية والاعلام ولأوقات محدودة في مناطق لا يسيطر عليها الاحتلال مباشرة، ودون الافراط في ممارسته حتى لا يتحول الى اضرار بالنفس بدل ان يكون اضراراً بالخصم.

ومن أشكال عدم التعاون المهمة للغاية تخفيض نسبة ضريبة القيمة المضافة دون انتظار موافقة اسرائيلية.

أو رفض الامتيازات التي يمنحها الاحتلال او النظام العنصري للوجهاء ، وبعض القيادات السياسية والتجار، مثل بطاقات VIP وبطاقات رجال الاعمال PMC.

فهذه الامتيازات مثل الحلوى المسمومة تضر بسمعة من يتلقاها وتفصله عن محيطه وشعبه وتجعله عاجزاً عن النضال او قيادة الناس لخوفه المتواصل من فقدان الامتيازات.

وهذه الامور تقتضي توافقاً وطنياً حتى تنجح.

2 - المقاطعة المحلية – اي مقاطعة المحتل ومصالحه وانشطته ومحاولاته الطبيعية.

ان اشهر واقوى اشكال المقاطعة هو مقاطعة بضائع ومنتجات الاحتلال، وهي ثقافة بدأت تترسخ بفعل حملات المقاطعة الاربع والتي تدرجت حتى وصلت الى مقاطعة شاملة لكل ما يمكن ايجاد بديل فلسطيني او عربي او دولي له.

وهذا الشكل سيكون له تأثير هائل اذا اخذنا في الاعتبار ان الاحتلال يبيع ما يزيد عن خمسة مليارات دولار من البضائع في الاراضي المحتلة.

فالمقاطعة تلحق ضرراً إقتصادياً ومعنوياً وتحرم الاحتلال من أرباح جعلت احتلاله رابحاً وغير مكلف.

غير ان للمقاطعة ايضاً جانب رسمي لا بد من تفعيله، ولا يوجد قيد يمنع ذلك ان توفرت الارادة السياسية، اي وقف استيراد مصادر الطاقة وخاصة البترول ومنشأته من الجانب الاسرائيلي وايجاد بديل له، علماً بان مصادر الطاقة تمثل أكثر من ثلث الاستيراد من اسرائيل الذي يتجاوز 5 مليارات دولار.

ومن اشكال المقاطعة مقاطعة المؤسسات الأكاديمية والرياضية والثقافية والطبية للخصم وهي اشكال مؤثرة جداً لانها تضرب الخصم عاطفياً ومعنوياً، وتجبر الاسرائيليين المحصنين بالفصل والتعتيم الاعلامي على العودة لادراك سلبيات الاحتلال واثاره الممكنة عليهم.

كما ان من اهم اشكالها – رفض ومحاصرة وافشال الانشطة الطبيعية التي تروج لها في العادة اطراف خارجية ومؤسسات منتفعة من تمويل مشبوه.

المظاهرات والمسيرات الشعبية وهي من اكثر الاشكال شيوعاً، ويتعاضم تأثيرها عندما يكون عدد المشاركين فيها كبيراً، ويتعاضم اكثر اذا ما حددت لنفسها هدفاً تحقّقه، ولا تنحرف عن الوصول اليه مهما كان الاستفزاز من الجهة المقابلة.

ولا يوجد نمط من الكفاح يحتاج الى التدريب والتخطيط والانضباط مثل المظاهرات والمسيرات.

ونجاحها يعتمد ليس فقط على ان تبدأ بنجاح، بل غالباً على انتهاءها بنفس النجاح، وبالتأكد من تحقيق الهدف المرجو منها.

وفي الحالة الفلسطينية فان اهم عنصر في النجاح هو التخطيط لمواجهة العنف الذي يمارسه جيش او شرطة الاحتلال.

مهما كان طابع التظاهرة سلمياً يحاول الجنود استخدام "اشرس" انواع العنف واستدراج التظاهرة لميدان العنف، لتبرير تفريقها وانهاؤها.

ولا يقتصر ولن يقتصر الامر على الاستخدام الكثيف للغاز الذي يمكن ان يكون قاتلاً كما جرى مع جواهر ابو رحمة ونهى قطامش وهاشم العزة، بل ويتنوع باستخدام قنابل الغاز كقذائف قاتلة كما قتل باسم ابو رحمة، او اطلاق الرصاص المعدني والاسفنجي المسؤول عن مقتل العديد من الفلسطينيين او اصابتهم اصابات خطيرة بما في ذلك فقدان اعينهم، بل لا يتورع عن استخدام الرصاص الحي الذي كان مسؤولاً عن استشهاد ما لا يقل عن مئتي فلسطيني معظمهم من الشباب والاطفال خلال عام واحد، وهذا امر يتوقع ان يتصاعد مع تسهيلات تنتياها الاخيرة لاطلاق الرصاص الحي نحو المتظاهرين ، وهو فعلاً قد تصاعد بوحشية خلال الانتفاضة الشعبية الجديدة باستخدام الرصاص بكثافة من قبل القناصة ضد المتظاهرين العزل.

لا بد من جعل الخصم يفهم ان عنفه لم ولن يكسر المقاومة الشعبية ولن يحطم بل سيذكي اتساعها، ولن يوقفها.

إنشاء قرى المقاومة :

وهذا الشكل الابداعي في خروجه عن الانماط التقليدية لعب دوراً في فضح اكاذيب الاحتلال وفضح طبيعة النظام العنصري الاسرائيلي الذي يسمح للمستوطنين بالبناء على الاراضي الفلسطينية المسروقة ولكنه يمنع الفلسطينيين من البناء حتى على الاراضي التي يملكونها شخصياً افراداً وجماعات .

ومثلت تجارب باب الشمس وأحفاد يونس وعين حجلة والمناطير وبوابة القدس وغيرها نماذج مهمة للعمل المخطط والمنظم ولأسلوب وضع المحتلين امام حالة من الحيرة ، كما تجلى عندما اخروا الهجوم على احفاد يونس لخمسة ايام بانتظار مغادرة اوباما المنطقة، حتى لا تفضح المواجهة من قبل وسائل الاعلام التي رافقته. كان اختيار التوقيت في تلك الحالة نموذجياً اذ ترافق مع هبوط طائرة اوباما ومئات من الصحفيين معه.

كما كان نموذجياً تخطيط العودة الى باب الشمس بمفاجأة الجيش الاسرائيلي الذي اصيب بالارتباك.

5 - كسر الحصار على قطاع غزة :
وقد تجسد هذا النموذج في سفن كسر الحصار، التي نجحت اربع مرات في الوصول الى قطاع غزة قبل ان يلجأ الاسرائيليون الى تحطيمها مستغلين حالة العدوان في الحالة الخامسة، وقبل ان يقدموا على جريمتهم المعروفة ضد سفينة مرمرة التركية.

وفي الحالتين عندما وصلت السفن رغم انف الاسطول الاسرائيلي، فيما مثل انتصارا معنويا هائلا وعندما ارتكب الاسرائيليون جريمتهم بتدمير السفن كانت اسرائيل هي الخاسرة اعلاميا ومعنويا وحتى ماديا.

6- المقاومة السياسية والدبلوماسية:
بما فيها انتزاع الاعترافات بفلسطين، او جر اسرائيل الى محكمة العدل الدولية والان الى محكمة الجنايات الدولية.

ان قوة هذا الاسلوب تكمن في امرين . أولا تعزيز عدالة القضية الفلسطينية والتضامن معها بافعال ملموسة. وثانيا بنزع الحصانة التي دامت حوالي سبعين عاماً عن اسرائيل امام القانون الدولي.

نحن نعرف انه سيمر وقت طويل قبل ان نرى نتائجه امثاله يجلسون في قفص الاتهام، غير ان قوة الردع قد تحققت من الان ويضطر المشرعون والمخططون والقادة العسكريون الاسرائيليون ومستشاروهم الى بذل جهودات ونفقات هائلة لمواجهة الزخم السياسي والقانوني المتصاعد.

ولا بد هنا من فهم مبدأ اننا سنكسب الصراع ضد الاحتلال والنظام العنصري ليس بالضربة القاضية، حتى لو رغبتنا بذلك، بل بتراكم النقاط، وبجعل كل اعتداء اسرائيلي مكلفاً وبمراكمة خسائر الاحتلال حتى يصل الى نقطة لا يستطيع احتمالها كما جرى مع نظام الابارتهايد والفصل العنصري في جنوب افريقيا.

العمود الثاني - حركة التضامن الدولي والمقاطعة وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات من اسرائيل "BDS"

ان توازن القوى في اي صراع يمثل نتيجة تداخل العوامل المحلية والدولية، خصوصا في عصرنا وفي ظل تعمق ظواهر العولمة، وتحول العالم الى قرية عالمية متواصلة.

وتشدد اهمية هذا الامر بفعل تأثير ثورتي المعلومات والاتصالات والانقلاب الشامل في وسائل الاعلام التي حققت قفزتين تكنولوجيتين هائلتين في جيل واحد - بدءاً بقنوات الساتلايت (الاقمار الصناعية) وانتهاءً بوسائل الاتصال الاجتماعي.

وقد ادركت الحركة الصهيونية في مشروعها اهمية الدعم الدولي والتحالفات العالمية وحاولت، من اجل كسر المقاومة المحلية لمشروعها، ان تخلق مصدر قوة لها عبر التحالف مع قوى دولية عظمى.

حاولت اولاً مع نابليون بونابرت وفشلت، ثم حاولت مع الدولة العثمانية والالمانية ولم تحقق النجاح الذي تريد، ثم نجحت بربط نفسها بألة الاستعمارين البريطاني والفرنسي قبل وخلال وبعد الحربين العالميتين الاولى والثانية وغازل اجزاء منها حتى الاتحاد السوفياتي لتحظى باعترافه.

ولكي تنجح في مساعيها قدمت الحركة الصهيونية مشروعها باعتباره قاعدة للاستعمار ومصالحه في المنطقة ضد حركة التحرر الوطني فيه. فساندت الاستعمار البريطاني ضد مصر وفي اليمن، والاستعمار الفرنسي ضد ثورة الجزائر من اجل الاستقلال، ومقابل ذلك تلقت اسرائيل الاعتراف والدعم السياسي والمالي والسلاح والمفاعل النووي الذي شكل اساس صناعة القنابل الذرية والهيدروجينية.

واستغلت الحركة الصهيونية واسرائيل جرائم النازية ومأساة الهولوكست التي تعرض لها اليهود لخلق تعاطف دولي ودعم سياسي واقتصادي لمشاريعها، بما في ذلك أموال وأسلحة ضخمة من المانيا في اطار التعويضات عما جرى من جرائم خلال الحرب العالمية الثانية.

ووصل التحالف مع بريطانيا وفرنسا ذروته في مشاركة اسرائيل لفرنسا وبريطانيا في العدوان الثلاثي ضد مصر، لأنها أمتت قناة السويس عام 1956 وهو عدوان انتهى بالفشل الذريع بسبب قوة حركة التحرر العربية في حينه، مما جعل اسرائيل والحركة الصهيونية تنقل مركز ثقل التحالف الدولي في علاقاتها الى القوة الصاعدة - الولايات المتحدة.

ومنذ ذلك الحين، اصبحت الولايات المتحدة الداعم الأكبر لإسرائيل ماليا وعسكريا وإعلاميا وأصبح اللوبي الصهيوني هناك وذراعه الإيباك من أشد القوى المؤثرة.

وساعد على هذا الأمر تمركز الجزء الأكبر من الجالية اليهودية عالميا في الولايات المتحدة وقد تحولت بفعل حسن التنظيم وقوة الانتماء والتأثير الفكري للحركة الصهيونية الى قاعدة دعم واسناد هائلة لإسرائيل، خصوصا مع اتساع نفوذ اجزاء منها في المنظومة الاقتصادية والمالية.

ولم تتورع اسرائيل عن التحالف خلال هذه السنوات مع اشد القوى رجعية وتخلفاً في العالم. مثل نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا الذي وصف رئيسها اسرائيل عام 1963 ، بانها "دولة ابارتهايد مثل

جنوب افريقيا"، او نظام الشاه الديكتاتوري في ايران، او ديكتاتوريات امريكا الجنوبية وفيتنام الجنوبية قبل تحررها.

ولا يمكن اليوم مواجهة نظام التمييز العنصري الاسرائيلي او الانتصار على الاحتلال دون ادراك امرين، اولا مصادر قوته العالمية والتعامل معها وثانيا - ضرورة بناء قوة دعم وتضامن عالمية مضادة تبطل ان تخفف تأثير الإمتداد العالمي الداعم للحركة الصهيونية وسياساتها ضد الشعب الفلسطيني، ويتابع التحالفات الجديدة التي تحاول اسرائيل انشاءها من خلال علاقاتها الاقتصادية بالصين والعسكرية والتقنية بالهند، ونشاطها في دول امريكا اللاتينية، والقواعد التي انشأتها في مناطق اثيوبيا وجنوب السودان، بالإضافة الى محاولات استدراج اطراف عربية بالتعامل معها.

ان تغيير ميزان القوى لصالحنا، يتطلب تغيير عوامل التأثير الدولية ايضا، بحيث يترافق النضال والمقاومة الشعبية محليا مع حركة التضامن دولياً.

ويساعدنا في هذا المجال عوامل عدة منها، انكشاف اسرائيل باعتبارها دولة عدوانية ذات سياسة عنصرية واستعمارية استيطانية احلالية وليس مجرد ضحية، كما تدعي، لأطراف تريد القضاء عليها.

وثانيا اتساع وسائل الاعلام والاتصال بما فيها وسائل الاتصال الاجتماعي خارج اطار سيطرة اللوبي المؤيد لاسرائيل الذي اصبح من الصعب عليه التحكم بكافة قنواتها.

وثالثا ظهور اعداد كبيرة من الجيلين الثاني والثالث من الشباب والشابات الفلسطينيين والعرب ضمن الجاليات الفلسطينية في دول عديدة، وخاصة اوروبا والولايات المتحدة على استعداد للانخراط في القضية الوطنية عبر أنشطة التضامن مع فلسطين.

ورابعاً.... تحول قضية فلسطين، كما تنبأ نيلسون مانديلا - الزعيم الراحل لجنوب افريقيا - الى قضية الانسانية الاولى عالمياً، وانضمام حركات شبابية دولية متنوعة الى نشاطات التضامن معها وخاصة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على اسرائيل.

ان اشكال التضامن الدولي مع فلسطين اتخذت وتتخذ اشكالاً متنوعة، من مظاهرات التضامن ضد الاعتداءات على غزة، الى سفن كسر الحصار عليها، الى حملات الاعتراف الدولي بفلسطين، الى تقديم الدعم لمشاريع تساند صمود الناس على ارض وطنهم.

غير ان الشكل الجديد الجامع والأكثر تأثيراً، هو بدون شك حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض المقاطعة (BDS) والتي بدأت أولى خطواتها عام 2002 في مؤتمر مكافحة العنصرية في جنوب افريقيا، ثم تطورت لتأخذ اشكالاً عدة.

ويحاول هذا النمط من الكفاح الدولي الاستفادة من التجربة الناجحة لحركة المقاطعة التي أسقطت نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا.

وقوة تأثير هذا الشكل تكمن في انه يعتمد على مشاركة الشعوب دون التقيد بالسياسات الرسمية للدول وانه متاح لكل حركات التضامن في العالم، وثانيا انه يمثل آلية لتفعيل طاقات الجاليات الفلسطينية وتنظيمها في الخارج، وثالثا انه مؤثر مادياً لانه يلحق خسائر اقتصادية فعلية باسرائيل ومن يتعاون مع سياساتها، ورابعاً

ان له تأثير معنوي هائل بسبب ما يلحقه من خسائر اخلاقية بصورة اسرائيل والحركة الصهيونية، ولانه ينزع عنها الحصانة الاخلاقية والدولية التي استغلتها لعقود طويلة لتبرير جرائمها واعتداءاتها.

وتحدث حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات تأثيراً قوياً على الشركات الدولية التي تستثمر في مشاريع داخل المستوطنات الاسرائيلية والأراضي المحتلة وتسبب لها خسائر ملموسة في بلدان العالم مما يدفع هذه الشركات للهروب من هذه المشاريع، وحتى من اسرائيل، بسبب خرقها للقانون الدولي والقانون الانساني الدولي وحظر ملاحقتها قانونياً. و خير مثال على ذلك هروب شركات دولية ضخمة مثل فيوليا و أستوم و G4S من اسرائيل.

وتعزز النجاحات في مجال تعزيز القانون الدولي وقوانين حقوق الانسان وتأكيد انطباقها على الاراضي المحتلة، قوة تأثير حركة المقاطعة وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات، لانها تضع الشركات المتعاونة مع الاحتلال في موضع الاتهام أمام القانون الدولي.

ومن ابرز النجاحات التي تحققت في هذا المجال ما جرى لشركتي فيوليا وأستوم والضربات التي تلقنتها شركة أهافا والجهود الجارية لوضع علامات على بضائع المستوطنات في دول الاتحاد الاوروبي وتحريم دخولها، والضغوط لوقف كل اشكال التعاون العسكري مع اسرائيل، وكذلك قرارات العديد من الكنائس الامريكية وصناديق الاستثمار النرويجية والدنماركية وكذلك قرار البنك الالمانى دويتشه سحب استثماراته من البنوك الاسرائيلية لان لها فروع في المستوطنات.

و يقدر الخبراء الاقتصاديون خسائر اسرائيل نتيجة حركة المقاطعة المحلية و الدولية بحوالي 31 مليار دولار في عام 2015 . و قد كان للمقاطعة تأثير هام في انخفاض النمو الاقتصادي السنوي الاسرائيلي من 5% الى 2.5%.

وتمثل الهجمة الهستيرية للحكومة الاسرائيلية ضد حركات المقاطعة دليلاً على قوة تأثير هذه الحركات، ومحاولة في نفس الوقت لاجهاضها.

ولا بد هنا من تعرية الادعاءات الاسرائيلية التي تصف المقاطعة بانها حركة ارهابية ولا سامية، ويتشارك في ذلك ليس فقط حزب الليكود والعمل بل كل الاحزاب الصهيونية حتى مدعية اليسارية منه، وهذا دليل على نفاقها.

ان حركة المقاطعة BDS حركة انسانية غير عنيفة ولكنها مبدئية في رفضها للظلم والعدوان والاحتلال وتهجير الشعب الفلسطيني.

ولا يجب الخوف من الدعاية الاسرائيلية، بل لا بد من تعريتها وتوضيح مقاصدها وان نشرح للعالم في نفس الوقت مغزى حركة المقاطعة باعتبارها نضالاً ليس فقط لتحرير الفلسطينيين من نظام الاضطهاد والاحتلال والتمييز العنصري بل ولتحرير الاسرائيليين انفسهم من هذا النظام الاستعماري العقيم.

ومن المهم لحركة المقاطعة كي تكون اشد تأثيراً وأوسع انتشاراً من ان تنوع نشاطاتها واشكالها وان تتسم بالمرونة الخلاقة وتتجنب اي شكل من الانغلاق او الانعزالية او الجمود والدوغماتية.

فقوتها تكمن في انفتاحها ، وتنوعها وانها ملك لكل المتضامنين في العالم وليست محتكرة من أحد. وقوتها تكمن ايضا في انها حركة شعبية تعمل على مستوى الشعوب وليست ذات طابع رسمي يسهل اجتثاثها.

وصمودها امام الهجمات المضادة وانتصارها يتطلب ان تكون واسعة الانتشار وغير محصورة في اهداف يسهل اصطيادها، وان تمزج بنجاح بين قدرتها على ان تكون منارة فكرية ومحفزاً لحركة التضامن الدولي دون ان تحصر هذه الحركة في قوالب جامدة.

واخيراً فان نجاح النضال الوطني الفلسطيني يتطلب تفعيل طاقات مكوناته الثلاثة، وانسجامها معاً بما في ذلك الشعب الفلسطيني في الداخل (اراضي 1948) ومواقع اللجوء والجاليات في الخارج وفي الاراضي المحتلة.

وتوفر حركة المقاطعة وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات ميدانا ملائماً لتفعيل التكامل بين هذه الطاقات وخاصة للمقيمين في الخارج.

غير ان نجاح التفاعل السليم بين المقاومة الشعبية على الارض وحركة BDS والتضامن الدولي يتطلب ايضاً حل معضلة حاجة الشعب الفلسطيني الى قيادة فاعلة، مؤثرة، ثورية وموحدة وحاسمة في رفضها للمساومات والخيارات الاستسلامية او المتساوقة مع المشاريع الاسرائيلية او التطبيعية مع الاحتلال.

العمود الثالث – دعم الصمود الوطني ، وهو يعنى تعزيز وحماية عنصر النجاح الرئيسي الذي حققه الشعب الفلسطيني...البقاء فى وطنه

البقاء في الوطن يعني تعزيز التوازن الديموغرافي لصالح الشعب الفلسطيني. ولكن البقاء لا يكون فاعلاً ان كان مجرد وجود سلبي، وان لم يتحول الى وجود فاعل مقاوم ومؤثر.

ودعم الصمود الوطني ، يعني أمرين :-

أولاً - تغيير كل السياسات الاقتصادية الفلسطينية بما فيها الموازنات الحكومية بشكل جذري لصالح تنمية القدرة على البقاء والابداع والتطور ولصالح تعزيز الفئات الفقيرة والمهمشة ولصالح تقوية الارتباط بالأرض عبر الزراعة ولصالح اسناد الفئات المهدة مباشرة بالاستيطان والتهويد والضم. ولصالح إسناد المحاصرين بالجدار والحواجز ولتعزيز المناطق الحيوية التي يستهدفها التهديد وأولها القدس والخليل والاعوار.

وذلك يعني إقرار سياسات تقلص التضخم في أعداد وموازنات الأجهزة الأمنية وتعزز الصحة والتعليم والزراعة، التي لا تزيد موازنتها عن ثمانية اعشار بالمئة أي اقل من واحد بالمئة، وتحقق الضمان الاجتماعي، مثل إقرار قانون الصندوق الوطني للتعليم العالي الذي يحرر الطلاب وعائلاتهم من عبء الاقساط الجامعية، وتنفيذ سياسات تضمن شمولية نظام التأمين الصحي وتطوير نوعية الخدمات الصحية وخاصة ما يشمل التوعية الصحية والوقاية.

ويشمل ذلك بناء نظام عادل للضمان الاجتماعي يضمن ان لا يجد أي انسان نفسه فقيراً ومحطماً دون معين بعد أن افنى حياته في العمل والكد والشقاء.

وللأسف الشديد فمنذ انتهاء الانتفاضة الثانية نفذت في الأراضي المحتلة وخاصة في الضفة الغربية سياسات إقتصادية-اجتماعية خطيرة، تحت لافتة بناء الدولة ومؤسساتها، والسلام الاقتصادي ، أدت الى تعميق الفردية والذاتية والتنافس الاستهلاكي واغراق الناس بالقروض والديون.

وادت الى تعميق الفوارق الطبقية بين الناس، مما اضعف العامل الجامع المشترك وروح التضامن والتكافل الاجتماعي التي وصلت ذروتها خلال الانتفاضة الاولى.

وساعدت على ذلك منظومة العولمة الاقتصادية وفرض سياسات أملاها بعض الممولين لا تصلح لاقتصاد شعب يكافح من اجل البقاء والتحرر من الاحتلال.

ان التغلب على ذلك يتطلب تعبئة وتنظيم الناس أولاً كي يدركوا مصالحهم الحقيقية وثانياً كي ينتظموا في الدفاع عنها.

ولن تتغير السياسات الاقتصادية ان لم تنشأ قوى ضغط ومناصرة قوية تطالب بها دون كلل او تردد.

وذلك يتطلب حركة سياسية اجتماعية منظمة قادرة على بلورة الرؤى والسياسات الصحية وقادرة ايضاً على تنظيم الناس للكفاح من أجلها.

أما الامر الثاني ... فهو العمل على تعزيز المقومات السياسية الاجتماعية الداخلية لدى الشعب الفلسطيني.

اي معالجة الشعور المتفاقم لدى أعداد كبيرة من الجمهور وخاصة جيل الشباب بالغربة، والانفصال عن مجمل الحياة السياسية وتعمق انعدام الثقة بالأحزاب والقيادات السياسية، وترسخ منظومة الولاء السياسي الزبائنية، اي القائمة على المحسوبية والواسطة والانتفاع المادي المباشر من الحزب او الحركة السياسية دون قناعة حقيقية بها و بفكرها ودون ثقة بمستقبلها.

ان الانكفاء عن السياسة امر طبيعي بسبب حرمان الشعب من المشاركة ... اذ لا مشاركة في الحياة السياسية دون مشاركة دورية ومنتظمة في الانتخابات ودون مجلس تشريعي أو برلمان فاعل ودون حق التمثيل الديمقراطي للمجلس الوطني.

ونحن نتحدث هنا عن أبسط قواعد الديمقراطية والمشاركة التي تراجعت داخليا في ظل سواد منظومة حكم الحزب الواحد والتفرد وتمهيش المؤسسات وقمع حرية التعبير والتنظيم وانتشار ظاهرة الاعتقال السياسي والاستدعاءات السياسية والهجمات المتواصلة على المجتمع المدني بهدف السيطرة عليه وتصفية مكوناته.

ان هذه الانماط من الحكم هي التي جعلت الجيوش والدول العربية لقمة سائغة امام اسرائيل والحقت بها الهزائم تلو الهزائم امام القوى الخارجية وافقدتها مناعتها الداخلية.

ومثل هذه الظواهر يمكن ان تمس بقدرة الحركة الوطنية في مواجهة الاحتلال ونظام الابارتهايد الاسرائيلي، وهذه الظواهر تضعف انصواء الناس في الكفاح والمقاومة الشعبية.

ان النصر على العدو ليس مجرد فعل موجه خارجياً، بل هو امتداد أولاً لفعل داخلي. ولا يمكن لحركة تؤمن بالديمقراطية والمشاركة وتحمل مبادئ التحرر الحقيقي ان تنجح بتقليد الآخرين او بالتورط في انماط كسب الولاء والزبائنية السياسية حتى لو امتلكت المقومات المادية وهي اصلاً لا يمكن ان تجاري الآخرين في امتلاكها، ذلك ان هذا السلوك يؤدي الى التضحية باستقلال الحركة ومبادئها، لصالح تمويل الحكومات الخارجية.

ان الفرصة الحقيقية للحركة السياسية هي ان تقدم النموذج البديل في رؤيتها وسياساتها وانتمائها واخلاصها وتفانيها وممارساتها. وان تحافظ على نقاء وصلابة بنيانها وفكرها وتنظيمها. وان تقوي نفسها ببناء تحالفات تضامنية مع قوى عالمية تحمل نفس المبادئ والقيم التحررية والديمقراطية.

ولو درسنا كل تجارب حركات التحرر في العالم من الجزائر الى فيتنام الى جنوب افريقيا الى حركة الحقوق المدنية ضد العنصرية في الولايات المتحدة، سنجد ان نواة صلبة منظمة ومتجانسة قادرة على ان تصنع المستحيل وأن تحدث التأثير والتغيير.

اما الحركات المترهلة التي تنعدم فيها روح الانضباط والالتزام بالمجموع وتتعدد فيها المنابر وتتواتر فيها الصراعات الداخلية والنزعات الذاتية فانها مهما بلغ حجمها، قابلة للانهياب تحت اي ضغط جدي وعديمة المناعة في وجه التدخلات والاختراقات الخارجية.

ولسنا بحاجة لضرب الأمثلة هنا... فهي تملأ المحيط .

العمود الرابع – الوحدة والقيادة الوطنية الموحدة:

اما العنصر الرابع... في استراتيجية الكفاح والتحرر، فهو الحاجة الى الحد الأدنى من الوحدة الداخلية وضرورة وجود قيادة وطنية موحدة.

القيادة الموحدة تعني اطاراً جبهوياً يتشارك فيه الجميع بالرأي والقرار وهي السبيل لتفعيل وتطوير دور منظمة التحرير الفلسطينية .

انها تعني وجود اطار يتخذ فيه القرار السياسي والكفاحي بشكل موحد ويلتزم به الجميع.

الاطار الجبهوي امر صعب، ولكن لا يمكن بدونه خوض النضال والانتصار.

فبقاء الصراع بين حماس وفتح يعني اضعاف مجمل الحركة الوطنية وتكريس فصل القطاع عن الضفة، اي ضرب عنصر النجاح الرئيسي وهو الوجود الديموغرافي الفلسطيني لصالح اسرائيل.

وكما اثبتت الحياة، لا يمكن في الحالة السياسية الفلسطينية لأي طرف ان ينفى الآخر، كما لا يمكن قمع طموح الشباب والاجيال الصاعدة للتغيير والتجديد والتطوير.

ان الاعتقاد بإمكانية ازالة او زوال الخلافات والاختلافات في البرامج والرؤى بين القوى الفلسطينية هو نوع من الطوباوية الخيالية.

غير ان احتدام هذه الخلافات لتصبح صراعات تناحرية كما هو جاري حالياً هو وصفة للانتحار الجماعي.

و بالمقابل فان من الممكن تنظيم الخلافات والاختلافات بأسلوب سلمي وبناء. وذلك باعتماد مبادئ الديمقراطية والشراكة والعمل الجبهوي.

والحكّم على البرامج في هذه الحالة هو الشعب وممثليه، الديمقراطية تضمن حكم الشعب واختياره، ولكن الشراكة تضمن عدم نفي الاقلية وتهميشها، في حين ان العمل الجبهوي يوفر الارضية لتوحيد الطاقات المختلفة ويجاد القاسم المشترك الاعظم بين الاطراف المختلفة واعتماده كبرنامج مشترك.

وهذه الثلاثية تضمن تحصين البيت الداخلي الفلسطيني من التدخلات الخارجية ومن الانصياع لرغبات الآخرين او التورط في صراعات طائفية او اقليمية لا صلة لها بمصالح الشعب الفلسطيني وأهدافه.

ومن ناحية اخرى فلا بد من تذكر ان التنوع السياسي والاجتماعي للشعب الفلسطيني أكبر من حالة الاستقطاب بين حركتي فتح وحماس. وفي الواقع فان هناك أغلبية صامتة تستقطب أحيانا وتهمش أحيانا وتحبط أحيانا ولكنها موجودة كقاعدة لتقوية الفكر الوطني الوحدوي المؤثر، والمستقل عن حالة الانقسام، إن نجح في تقديم نفسه لها وفي العمل على تنظيم أكبر قدر ممكن منها.

هذه القاعدة هي التي عبرت عن نفسها في انتخابات الرئاسة عام 2005، وكررت ذلك في عدد من الانتخابات البلدية، وتظهر من حين لآخر في انتخابات المجالس الطلابية، وفي جميع الأحوال فإنها الأوضح تأثيراً وظهوراً عند تفحص ما يسمى بالرأي العام أو المزاج الشعبي.

العمود الخامس- تكامل مكونات الشعب الفلسطيني و توحيد طاقاتها:

لشعب الفلسطيني ثلاث مكونات نجمت عن النكبة و التهجير قبل سبعين عاماً، و عن الاحتلال قبل خمسين عاماً. اذ يعيش جزء منه في اراضي 1948 و جزء آخر في الاراضي المحتلة في الضفة بما فيها القدس و قطاع غزة. و يعيش ما لا يقل عن نصفه في بلدان المهجر و الشتات. و اذ توحدت طموحات و جهود الشعب الفلسطيني الى حد ما بعد انطلاق الثورة الفلسطينية فإنها عادت للانقسام و التشرذم بعد توقيع اتفاق اوسلو الذي رأى فيه كثير من الفلسطينيين تخلياً او ابتعاداً عن تحقيق آمالهم و أحلامهم و في طليعتها حق العودة. ان الاستراتيجية الوطنية الجديدة تركز الى اعادة توحيد طاقات و مكونات الشعب الفلسطيني حول أهداف الحرية و العودة و العدالة و المساواة، و اسقاط منظومة التمييز و الفصل العنصري.

الطريق نحو المستقبل :

قديمًا قيل ان طريق الثورة والحرية ليس خطأ مستقيماً، بل مليء بالمنعطفات والتعرجات والالتواءات، وبعضها قد يوحي باننا نسير الى الوراء بدل ان نتقدم للأمام.

ولكن المهم هو المحصلة العامة للمسيرة ودرجة التقدم في الوصول الى الهدف وقبل ذلك صحة رسم الأهداف نفسها.

عندما ننظر الى حقيقة ان حوالي سبعين عاما قد مرت منذ نكبة الشعب الفلسطيني وتهجير ثلثيه من مدنهم وقراهم، عندما ندرك ان ما يقارب خمسين عاما قد انقضت من حدوث الاحتلال الاطول في التاريخ البشري الحديث، وعندما نعي اننا نضطهد من نظام تمييز عنصري وابارتهايد اعمق واشد من ذلك الذي عاشته جنوب افريقيا، وعندما نستمتع للمهارات الاعلامية ومظاهر الانقسام السياسي الداخلي، فان النفس بالطبع تشعر بالانقباض، وقد يشعر ذلك بعض الناس باليأس والاحباط.

وعندما يسود ظلم ذوي القربى، ويشعر المناضل انه يكافىء بالإهمال والخذلان وهو يرى ان الانتهازيين والمتسلقين والمنافقين يتصدرون المشاهد ويحصدون المكاسب فان مشاعر الاحباط تتعاظم وتتحول الى غضب عارم واستياء مبرر، وقد يترجم ذلك الى انكفاء عن العمل الوطني والجماعي.

ولكن عندما ننظر للجانب الآخر، ونرى ان كل قوة جيش اسرائيل واسلحتها النووية لم تستطع في ثلاث حروب همجية ان تكسر صمود غزة الباسلة.

وعندما نرى القوى والأحزاب العربية في الداخل تتوحد رغم اختلافاتها في قائمة واحدة لتهزم محاولات تننياهو العنصري تهميشها واضعافها.

وعندما نرى بسالة الأجيال الشابة في المشاركة في الانتفاضة الشعبية والمقاومة والمقاطعة ونعائش بسالة المقدسيين ونرى مئات الآلاف من ملايين الفلسطينيين في الشتات يعودون للانضواء في النضال الفلسطيني عبر بوابة BDS وحركات التضامن واساطيل كسر الحصار. وعندما نعيش تجربة قرى لم تتوقف عن التظاهر ضد الجدار لاكثر من عشرة اعوام او عندما نشاهد هبة مدينة القدس المرة تلو الاخرى ومئات الآلاف يجتازون الحواجز ويقفزون عن الجدار ليصلوا في رمضان في الأقصى.

وعندما نرى جموع المرابطين فيه وفي الحرم الابراهيمي يتصدون ببسالة للمستوطنين، وعندما نشاهد نجاحات الفلسطينيين العلمية والثقافية والادبية والفكرية وابداعاتهم في كل بلدان المعمورة.

وعندما نتاح لنا فرصة زيارة يافا او عكا او حيفا وبلدات الجليل وقرى النقب ونرى ان سياسة اسرائيل في التدوير والتطويع قد فشلت وان روح فلسطين ما زالت حية تتنفس وتعيش في كل ركن من اركان ما صار يسمى اسرائيل ندرك ان المخطط الصهيوني قد فشل. وانها مسألة وقت وصبر وجهد وعمل حتى تتحقق العدالة التي لا يمكن تجاوزها.

وندرك ان هناك ما يبعث حقاً على الأمل والايمان بالمستقبل.

هناك من سيعيش لنفسه، وهناك من سيعيش لنفسه وللآخرين، وهناك من سيعيش لنفسه وللآخرين ولشعبه ولوطنه، وهؤلاء هم الذين سيبلغون أعلى درجات راحة النفس والتقدير والاحترام في حياتهم وبعد حياتهم. وهم الذين سيصنعون ما سيوصف يوماً ما بأنه ذلك النصر المستحيل الذي حققه الفلسطينيون.

